

الباب الثاني

أحكام الإسلام التي تسرى على غير المسلمين

اتفق العلماء على أن غير المسلم مكلف بما يأتي :

أولا — بالإيمان . لأن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم عامة لجميع الناس . قال تعالى : قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله .

ثانيا — باعتقاد وجوب العبادات ، مثل اعتقاد وجوب الصلاة والصوم .

ثالثا — اتفقوا على أنه في شئون المعاملات والعقوبات — كالمسلم ، وذلك لأن المقصود من المعاملات (مثل البيع والشراء) — مصالح الدنيا والحاجة بالنسبة إلى المعاملات موجودة عنده ، والمقصود من العقوبات المشروعة في الدنيا الانزجار عن الاقدام على أسبابها ، حفظا لسلامة المجتمع ، وصيانة لبناء العمران ؛ وهذا الأمر لا يتم إلا إذا تساوى المسلم وغيره فيه حتى يتعد كل شخص عن التعدي على حقوق غيره ، خوفا من العقوبة .

واختلفوا في أداء العبادات (كالصلاة والصوم) ، هل يجب عليه أداؤها أولا يجب .

فالأحناف العراقيون ذهبوا إلى وجوب الأداء عليه . وهو مذهب الشافعي وعامة أهل الحديث . وذهب الأحناف البخاريون إلى عدم وجوبه عليه . وإليه مال القاضي الإمام أبو زيد والشيخان . وهو المختار لرحمان دليله الآتي . وفائدة الخلاف لا تظهر في أحكام الدنيا ، فإنه لو أداها وهو غير مسلم ، لا تكون معتبرة بالاتفاق ، ولو أسلم لا يجب عليه أداء العبادات الفائتة بالاجماع . وإنما تظهر في حق أحكام الآخرة فعند الفريق الأول يعاقب غير المؤمن بترك العبادات ، زيادة على

عقوبة ترك الإيمان ، كما يعاقب بترك الاعتقاد ، وعند الفريق الثاني لا يعاقب بترك العبادات .

تمسك الفريق الأول بدليل نقلي ، ودليل عقلي . فالنقلي قول الله تبارك وتعالى : « لم تك من المصلين » حكاية لجواب الكفار ، حين يسألون عن سبب دخولهم النار ، وقوله تعالى : « وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة » أخبر سبحانه وتعالى بالويل لهم لعدم إيتاء الزكاة ، فدل على وجوبها عليهم .

والعقلي هو أن سبب الوجوب متقرر (وهو أمر الله عباده بالأداء) وصلاحيته الذمة للوجوب موجودة ، وشرط وجوب الأداء (وهو التمكن منه) غير معدوم في حقهم ، لأن في قدرتهم الإيمان أولاً ، ثم أداء العبادة ثانياً .

وأجيب عن الآية الأولى بأن المراد بالمصلين هم المؤمنون ، كما جاء في الحديث « نهيت عن قتل المصلي » فإن المراد به المؤمن . وعن الآية الثانية بأن المراد بالزكاة ما يزيك النفس من الإيمان والطاعة . وعن الدليل العقلي بأنه يستلزم ثبوت الإيمان بطريق الاقتضاء ، والشئ إنما يثبت اقتضاء ، إذا كان صالحاً للتبعية ، لأن الثابت بالاقضاء تابع للمقتضى ، لأنه ثبت لتصحيحه : وليس الإيمان كذلك ، لأنه مؤهل لتعظيم الآخرة ، فلا يصلح أن يثبت شرطاً لوجوب الشرائع بطريق الاقتضاء .

وتمسك الفريق الثاني بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : « إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فإذا جنتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فاخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فاخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فإياك وكرائم أموالهم 1 واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب ، فهذا الحديث ينص على أن وجوب أداء العبادات - يترتب على الإجابة إلى مادعوا إليه من أصل الدين . وقال في الميزان : « إن إيجاب الشرائع على الكافر تكليف بما ليس في الوسع ، لأنها إما أن تجب لتؤدي في حالة الكفر ، أو لتؤدي

بعد الإسلام . لا وجه إلى الأول ، لأن الكفر مانع من صحة أداء العبادات ، ولا إلى الثاني ، لأن قضاءها لا يجب بعد الإسلام ، وتكليف ما ليس في الوسع غير جائز سمعا ولا عقلا . .

وخلاصة هذا البحث انه قد حصل الاتفاق على تكليف غير المسلم بالإيمان ، وباعتقاد وجوب العبادات وعلى أنه في حق المعاملات والعقوبات كالمسلم . وحصل الخلاف في تكليفه بأداء العبادات . والمختار عدم التكليف لرجحان دليله^(١)

(١) كشف البزدوى جزء رابع صحيفة ٢٤٣ وشرح المنار صحيفة ٦٥

دار الاسلام ودار الحرب

دار الاسلام هي التي تطبق فيها قوانينه ، وتظهر فيها أحكامه . وبناء على ذلك تصير دار الحرب دار إسلام ، إذا ظهرت فيها أحكام الاسلام ، وطبقت فيها قوانينه . وهذا متفق عليه . وتصبح دار الاسلام دار حرب عند الصالحين ، إذا ظهرت ونفذت فيها غير قوانين الاسلام . أما عند أبي حنيفة فلا تصير دار حرب إلا بشروط ثلاثة : أحدها أن تظهر وتنفذ فيها أحكام غير الاسلام . والثاني أن تكون متاخمة لدار الحرب . والثالث ألا يوجد فيها مسلم ولا ذمي آمناً بأمان المسلمين . استدل أبو حنيفة بأن الأحكام التي تترتب على أن الدار دار إسلام أو دار حرب إنما تبنى على أمن المقيمين فيها أو خوفهم : فإذا كان الأمن فيها للمسلمين على الإطلاق ، فهي دار إسلام ، وإذا لم يأمنوا فيها فهي دار حرب ، والأمن الثابت للمسلمين في دارهم لا يزول إلا بالأمور الثلاثة (زوال أحكام الاسلام ، متاخمة الدار لدار الحرب حتى يصعب على المسلمين إنفاذها ، ألا يصير فيها مسلم ولا ذمي آمناً بأمان المسلمين) .

واستدل الصحابة بأن إضافة الدار إلى الاسلام تفيد ظهوره فيها ، وظهوره بظهور أحكامه ؛ فإذا زالت منها هذه الأحكام ، لم تبق دار إسلام . واعتقد أن الرأي المناسب لعصرنا هو رأي الصالحين ؛ لأن وسائل النقل قربت البعيد ، فلا أثر لمتاخمة الدار لدار الحرب ، ويكفي لاعتبار الدار دار اسلام ظهور أحكام الاسلام ونفاذها فيها ، ولا اعتبارها دار حرب ظهور أحكام غير الاسلام — ونفاذها فيها .

هذا وتختلف أحكام الشريعة الاسلامية باختلاف الدارين . ولنضرب أمثلة على هذا الاختلاف :

أولاً : إذا زنى مسلم أو سرق أو شرب الخمر أو قذف مسلماً في دار الحرب فلا يؤخذ بما جنى ؛ لأن حاكم المسلمين لا يقدر على تنفيذ العقوبات في دار الحرب ، إذ لا ولاية له على من فيها .

ثانياً : لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فعاقده حرياً عقداً فاسداً مثل الربا جاز عند أبي حنيفة ومحمد ، ولم يحز عند أبي يوسف . استدل أبو حنيفة وصاحبه بأن المسلم يحل له أخذ مال الحربى من غير خيانة ولا غدر ؛ وفى عقد الربا المتعاقدان راضيان فلا غدر فيه . قال فى السير الكبير وشرحه : « وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان ، فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب أنفسهم بإى وجه كان ، لأنه إنما أخذ المباح على وجه عرى عن الغدر ، فيكون ذلك طيباً له ، واستدل أبو يوسف بأن حرمة الربا ثابتة فى حق المتعاقدين : أما فى حق المسلم فظاهر ، وأما فى حق الحربى فلأنه مخاطب بالحرمان . قال تعالى « وأخذتم الربا وقد نهوا عنه » . وهذا عندى أفضل ؛ لوجهة دليله ، ولأنه يظهر سماحة الإسلام ، ويرى غير المسلمين سمو تعاليمه ثالثاً : لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فأدان حرياً أو غصب ماله ، ثم رجع المسلم إلى دار الإسلام وخرج الحربى إليها مستأمناً ، فلا يقضى القاضى لأحدهما على صاحبه بالدين ولا برد المغصوب ؛ لأن المدائنة فى دار الحرب وقعت هدراً ؛ لانعدام ولايتنا عليهم وانعدام ولايتهم علينا ، ولأن غصب كل واحد منهما صادف مالا غير مضمون ، فلم ينعقد سبباً لوجوب الضمان .^(١)

البصائر

شرع الله الإسلام ديناً عاماً ، وأمر المسلمين أن يرشدوا الناس إليه ، ويدهوم إلى اعتناقه بالحجة والبرهان فى لين ومحاسنة ، ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، ؛ ليشع ضوء الإسلام فى أرجاء الأرض ويعلم الناس الحق بالبرهان ؛ وتنقطع معاذيرهم ؛ ؛ لكيلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، ؛ ؛ ليهلك من

هناك عن بينة ويحيا من حى عن بينة) . فإذا لم يعترض الدعوة متعنت ، ولم يقف في سبيلها أحد ، فذلك خير ، وكفى الله المؤمنين القتال ؛ ولسكن هيهات أن يخلو طريق الدعوة من بغاة ظالمين ، أو يسلم الدعاة من عدوان الخائفين ؛ فإن ذوى السلطان من أعداء الإسلام يخافون أن يعز الإسلام نفوس رعيته ، ويلبهم إلى حقوقهم ؛ فلا يقبلون ظلماً ولا هضمًا ، بل ينزلون الطغاة من صياصيتهم ، ويقوضون عروشهم ، ولذلك يقف هؤلاء الأعداء في وجه الدعوة إلى الإسلام ، ويجعلون بينها وبين آذان رعيته سداً منيعاً ، فأمر الله أن ينحى هؤلاء بالقوة من طريق الدعوة لتنشر صحيفة الاسلام أمام أعين الناس وضاءة بنور الحق ، أخاذة بما فيها من أحكام محكمة ، وإرشادات حكيمة ليهتدى بها أولو الألباب ويؤمنوا طائعين ، إذ لا إكراه في الدين .

فالقنال شرع لحماية الدعوة إلى الإسلام وتأمينها ، وشرع كذلك لدفع عدوان من تسول له نفسه البغى على المسلمين وإيذاءهم . إذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، أما القتال بغياً وعدواناً ، ورغبة في اذلال الشعوب واستعبادها — فالاسلام منه برى .

كيفية القتال

القتال شر ، لأن فيه ازهاق أرواح ، ويتم أطفال ، وترمل نساء ، واتلاف أموال وتعطيل في الإنتاج والتعمير ، ولسكن لاغنى عنه لاضعاف قوى العدوان ، وتطهير المجتمع من عوامل الفساد ليرقى ويسعد^(١) ولهذا فرضه الله ، ثم قيده بقيود تقصره على الغاية التي شرع لها ؛ وتحمصر ضرره في أضيق نطاق فلم يجزه إلا لحماية الدعوة أو لدفع العدوان ، ورسم له كيفية تخفف من ويلاته على المجتمع واليك بعض الأحكام التي توضح هذه السياسة :

(١) قال تعالى « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض »

أولاً : إعلان الحرب : أوجب الله على المسلمين ألا يأخذوا أعداءهم على غرة ، ويقاتلوهم غدراً ، بل يدعونهم إلى الإسلام ، ويباغونهم : (أنهم أن أسلبوا صاروا مع المسلمين في أنحاء الأرض أمة واحدة ، وأن رفضوا الإسلام ، فهم بالخيار بين أن يدفعوا الجزية ويتركوا في بلادهم آمنين ، أو يقاتلهم المسلمون) . فإن لم يردوا على المسلمين بشيء ، ومضت مدة تكفي لأن يعلن رئيسهم هذا البلاغ في أنحاء مملكته أو رفضوا الإسلام واءعطاء الجزية ، وجب قتالهم . ويستثنى من هذا طائفتان : مشركو العرب ، والمرتدون ، فهؤلاء لا يقرون على دينهم : فأما أن يسلبوا ، أو يقاتلوا ؛

أما مشركو العرب : فلأن الوحي هبط بين أظهرهم ، ونزل القرآن بلغتهم والمعجزة في حقهم أوضح من أن تنكر ، فاستمسكهم بعبادة الأوثان ونحوها إستهزاء صارخ بالإسلام في عقر داره ، وبقاؤهم في جزيرة العرب يجعلها مسرحاً للفتن ، ويعرض قوة المسلمين للوهن . والأمة التي اختارها الله لإرشاد سائر الأمم يجب أن توحد صفوفها ، وتجتث جذور الفتنة من أرضها لتؤدي رسالتها آمنة على نفسها ؛ فالسياسة الرشيدة تحتم ألا يبقى في جزيرة العرب دينان قال تعالى : « تقاتلونهم أو يسلبون » أي إلى أن يسلبوا . وهذه الآية خاصة بمشركي العرب ، كما قال الشافعي .

وأما المرتدون فلأن ردتهم أسوأ إعلان ضد الإسلام ؛ فسية قول الناس : ما هؤلاء تركوا الإسلام بعد أن اعتنقوه ؟ ما يذوه إلا عن بينة بعد أن وضع لهم فساده ؛ فالردة مصدر فتنة ، والفتنة أشد من القتل ، فيجب أن يقاتلوا حتى يرجعوا إلى الإسلام . ثانياً : التجنيد يقبل المسلم على الجهاد متحمساً موقناً انه راجع على أية حال : إن انتصر نال بغيته ، وإن قتل نال ثواب المجاهدين ؛ ولذلك لا يكاد الامام يعلن الجهاد حتى يهرع إلى الجندية كل قادر من المسلمين طاعة لأمر الله فقد أمر سبحانه أن ينفر للحرب جميع من ينتفع بهم فيه إن دعاه الداعي إلى النفير العام . قال تعالى : « انفروا خفافاً وثقالاً » . أي مشاة أو ركباناً ، شبياً أو شباناً ، فقراء أو أغنياء ، عزاباً أو متزوجين . فالنفير في هذه الحالة فرض عين على كل قادر . وإن كان قتال العدو

لا يحتاج الا إلى بعض المسلمين ، وجب أن ينفر العدد المطلوب فقط ، ولا يجوز أن ينفر السكافة ، لكيلا تعطل المصالح الأخرى . من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم ونحو ذلك ،

فالتجنيد ليس اجباريا ؛ بل قائم على نظام التطوع . وهو النظام الذي لجأت إليه الدول بعد الاسلام بثلاثمائة وألف عام . على أن حاكم المسلمين له أن يجند تجنيداً إجباريا إذا ضعف وازع الدين في نفوس المسلمين ، فلم يتطوعوا للجهاد مختارين ؛ لأنه مشول عن مصلحة المسلمين وعن إعلاء كلمة الدين ، فيجب عليه أن يرسم الطريق الموصل إلى هذه الغاية ، ويحمل المسلمين على سلوكه ، طائعين أو مكرهين .

ثالثاً . قتل من لا يحارب ممنوع :

حرم الله على المسلمين المقاتلين أن يقتلوا من لا يحاربهم من أعدائهم ، كالراهب في صومعته ، والسائح في الأرض الذي لا يخالط الناس ، والمترهب في دار أو كنيسة وقد طبق عليه الباب ، والمرأة ، والصبي ، والشيخ الفاني ، والمفعد ، والأعمى ، وأمثالهم . ممن لا يريدون قتالا ، أو لا يقدرّون عليه . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تقتلوا امرأة ولا وليدا ، وروى أنه رأى في بعض غزواته امرأة مقتولة فأنكر قتلها وقال : « هاه ! ما أراها قاتلت ، فلم قتلت ؟ ، وهذا دليل على أن المسلمين إنما أمروا بقتل من يخالفهم في العقيدة ، إذا امتشق الحسام ضدهم عدوانا عليهم ، أو صدا عن سبيل الله ، أما من يمنح للسلم ويخلى سبيل الدعوة ، فليس للمسلمين عليه سلطان ، إلا أن يبصروه بالبرهان محاسن الاسلام ، فإن أبصر فلنفسه ، وإن عمى فعليها . وإذا قاتل الصبي أو غيره ممن ذكرنا ، أو انتفع العدو برأيه ومشورته ، حل قتله دفعاً لشربه ؛ فقد يكون أشد خطراً ممن يحمل السلاح فعلاً وكل من لا يجوز قتله أثناء المعركة لا يجوز قتله بعد أن تضع الحرب أوزارها فمن لم يقاتل لا يحل قتله إذا أخذ أسيراً . ومن حمل السلاح وقاتل ؛ أو ساعد المقاتلين أية مساعدة . جاز قتله إذا أسر . ويستثنى من ذلك الصبي والمعتوه ؛ فإنه

لا يحل قتلها ما بعد اسرهما وان اشتركا في القتال ؛ لأنه ابيح قتل الأسير عقابا له على ما جنى ، والصبي والمعتوه ؛ ليسا اهلا للعقوبة .
وإذا قتل المسلم من لا يحل قتله من الأعداء أثناء القتال ، يجب عليه الاستغفار من ذنبه ، ولا يجب عليه دية ولا كفارة لأن دم العدو لا يتقوم إلا بالأمان ولا أمان لحربي . ولا يجوز للمسلم أن يبدأ أباه الحربى بالقتل ، لأن ذلك يناقض المصاحبة بالمعروف في الدنيا . وقد أمر بها في قوله تعالى : « وصاحبهما في الدنيا معروفا » فان بدأ أبوه دفعه عن نفسه من غير أن يتعمد قتله . فان أدى دفعه إلى قتله فيجوز للضرورة .
فهل تجد شرعة كالإسلام ؛ فرضت العدل والإحسان والرحمة في الحرب ، وجعلت القتال وسيلة للإصلاح ؛ لا أداة للدمار والخراب^(١) .

الأمان

الجهاد من الفرائض التي بها ينال المسلم أعظم أجر من الله . لأنه يبذل فيه نفسه وهي أعز شيء لديه . ليعز الدين الذي جاء به خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم . وليظهر العالم من ظلمة الشرك التي تجلب أعظم المفاسد . وتقوض أساس العمران . فيجب أن يحرص عليه المسلم كل الحرص . ولكن قد يعتري المسلمين ضعف فلا يقدر على الاستمرار في القيام بهذا الفرض . وهذا في الوقت الذي يقوى فيه عدوهم . وتشتد شرارته . ويظهر سلطانه . فشرع الله لهم الأمان راحة بهم . وهو الصالح على ترك القتال . وقد يكون الأمان عند قوتنا إذا طلبه العدو منا . لأن الله تعالى قال (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

وينقسم الأمان الواقع بين المسلمين وغيرهم إلى قسمين : مؤقت ومؤبد . فالمؤقت نوعان : الأول أن يحاصر الغزاة مدينة أو حصناً من حصون الأعداء . فيستأمنهم هؤلاء الأعداء فيؤمنونهم ، وركنه لفظ الأمان . نحو قول القائل (أمنتكم) أو (أتم آمنون) أو ما يدل على الأمان .

ويشترط أن يكون صدور الأمان من عاقل . فلا يوز أمان المجنون ، والصبي الذي لا يعقل ، ويشترط البلوغ ، وسلامة العقل من الآفة عند عامة العقلاء . خلافاً لمحمد . حتى أجاز أمان الصبي المراهق الذي يعقل الاسلام . والبالغ المختلط العقل . وحكم الأمان ثبوت الأمن للمستأمنين . لأن لفظ الأمان يدل عليه . وهو قوله (أمنت) فثبت لهم الأمن عن القتل والسبي والاستغنام . فيحرم على المسلمين قتل رجالهم وسبي نسائهم وذرايرهم أو إستغنام أموالهم .

وصفة الأمان : أنه عقد غير لازم ولكنه لا ينقض إلا عند المصلحة في النقص فإن كان الأمان مطلقاً فاتقاضه إما بنقض الإمام بعد أن يخبرهم بالنقض ثم يقاتلهم خوفاً من الغدر ، وإما بأن يحجى أهل الحصن بالأمان إلى الإمام فينقض وإذا جاؤا إلى الإمام بالأمان ينبغي أن يدعوهم إلى الاسلام . فإن أبوا فإلى الذمة .

فإن أبوا ردهم إلى مأمئهم ثم قاتلهم احترازاً عن الغدر . فإن أبوا الاسلام والجزية وأبوا أن يلحقوا بمأمئهم فإن الامام يؤجلهم على ما يرى . فإن رجعوا إلى مأمئهم فى الأجل المضروب . وإلا صاروا ذمة لا يمكنون بعد ذلك من أن يرجعوا إلى مأمئهم .

والثانى : -- المواءعة : وهى المعاهدة على الصلح وترك القتال . وركنها لفظ المواءعة وما يؤدى معناها . ولا يشترط فيها إذن الامام . فلو وادعهم فريق من المسلمين بدون إذن من الامام جازت المواءعة . لأن المعول عليه وجود المصلحة للمسلمين فى هذه المواءعة . وحكم هذا الأمان كالأول ، وصفته عدم اللزوم فللإمام أن ينقضه عند المصلحة . ولا بد من مضى مدة يبلغ فيها خبر النقض إلى جميعهم . ويكتفى فى ذلك بمضى المدة التى يتمكن فيها ملكهم بعد علمه بالنبذ من تبليغ الخبر إلى أطراف مملكته ، لأن ذلك أنبى للغدر ، لقوله عليه السلام (فى العهد وفاء لا غدر) .

وجواز هذه المواءعة مأخوذ من قوله تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) ، ومن مواءعة النبى عليه السلام مع أهل مكة عام الحديبية على أن توضع الحرب عشر سنين ، ولأن المواءعة من مصلحة المسلمين ، لأن السلم يخدم الإسلام أكثر من القتال ، كما حصل فى صلح الحديبية ، حيث نال المسلمون بهذه المواءعة من النصر أكثر مما نالوه بالقتل والحرب ، حتى دخل المشركون فى دين الله أفواجا وعرفوا من فضل الاسلام ما حجبته الاشتغال بالقتال عنهم .

ولقد قال بعض العلماء إن الفتح المبين المراد من قوله تعالى (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) هو صلح الحديبية لافتح مكة ^(١)

(١) البدائع ٧ ص ١٠٦ ، ١٠٧ والكشاف للزمخشري ٢ ص ٣٨٢ مع زيادات اقتضاها

الأمان المؤبد أو عقد الذمة

هو عقد يتولاه الإمام أو نائبه من جانب والذمي من الجانب الآخر على أن يترك كل من الجانبين القتال مؤبداً .

وركنه لفظ العهد ونحوه أو الدلالة على قبول الجزية . كأن يدخل حربي دار الإسلام بأمان ويقيم بها أكثر من سنة .

ويشترط فيه ثلاثة شروط :

أولها : ألا يكون المعاهد من مشركي العرب ، فإنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف لقوله تعالى : « اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، الآية . فإن المراد مشركو العرب ، لأن مشركي العجم ملحقون بأهل الكتاب .

وثانيها : ألا يكون المعاهد مرتدأ ، فإنه لا يقبل من المرتد إلا الإسلام أو السيف لقوله تعالى : « تقاتلونهم أو يسلمون ، على القول بأن الآية نزلت في أهل الردة من بني حنيفة .

وثالثها : أن يكون مؤبداً فإن وقت له وقت لم يصح عقد الذمة ، لأن عقد الذمة في إفادة العصمة ، كالخلف عن عقد الإسلام ، وعقد الإسلام لا يصح إلا مؤبداً . فكذا عقد الذمة .

* * *

والآثار التي تترتب على عقد الذمة هي عصمة النفس ، لقوله تعالى : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، إلى قوله « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » وعصمة المال لأنها تابعة لعصمة النفس . وعن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال : « إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا ، ^(١) »

صفة عقد الذمة :

عقد الذمة لازم في حقنا حتى لا يملك المسلمون نقضه بحال من الأحوال .
وأما في حتمهم فغير لازم ، بل يحتمل الانتقاض لكنه لا ينقض إلا بأحد
أمر ثلاثة :

(الأول) أن ينقض الذمى بإسلامه (الثانى) إذا لحق بدار الحرب
(الثالث) إذا غلب العدو على موضع لخاربناه لذلك لأن الأعداء إذا فعلوا ذلك
فقد صاروا أهل حرب . وعد عملهم هذا نقضاً للعهد^(١)

الخراج

هو من الأشياء الواجبة على الحربى إذا صار ذميا ، وهو اسم لما يخرج من ذلة الأرض أو الغلام ، ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجا . فيقال أدى فلان خراج أرضه . وأدى أهل الذمة خراج رءوسهم . يعنى الجزية^(١)

فيعلم من هذا البيان أن الخراج نوعان : نوع يجب على الأرض ونوع يجب على رأس الذمى ، ولكن حقيقة الخراج إذا أطلق لفظه يتبادر منه خراج الأرض . ولا يطلق على الجزية إلا مقيداً . فيقال : خراج الرأس ، وعلامة المجاز لزوم التقييد .

والفرق بين الجزية والخراج أن الخراج يجب على أرض الذمى ولو أسلم . والجزية تسقط عن الذمى بالإسلام وأرض الخراج هى كل دار من دور الأعاجم قد ظهر عليها الإمام وتركها فى أيدي أهلها . وكل أرض من أرض الأعاجم صالح عليها الإمام أهلها وصاروا أهل ذمة^(٢)

وأرض العرب ومن أسلم أهلها عليها أو فتحت عنوة ، وقسمت بين الغانمين عشيرة . لأن أرض العرب لم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم منها خراجا ، وسار الخلفاء رضى الله عنهم على ذلك ، ولأن الخراج شرطه ، أن يقر أهله على ملتهم بعد بتماتهم على أرضهم . كما حصل فى سواد العراق .

ومشركو العرب لا يقبل منهم إلا الاسلام أو السيف ، لقول عائشة رضى الله عنها : آخر ما عهد إينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال : لا يترك بجزيرة العرب دينان ، رواه أحمد

(١) النهاية ج ٤ ص ٣٥٧

(٢) الخراج لأبى يوسف ص ٨٢

ولأن الأرض التي أسلم أهلها عليها أو فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين يكون وضع العشر فيها على المسلم أرفق به ، لأن في العشر معنى العبادة ، حتى يصرف مصارف الصدقات ، ولهذا يشترط فيه النية والمسلم من أهلها^(١)

والخراج على نوعين : خراج مقاسمة ، وهو أن يكون الواجب جزءاً شائعاً من الخارج كالربع والخمس .

وخراج وظيفة : وهو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة ، يتعلق بالتمسك من الزراعة . مثل ما وضعه عمر رضي الله عنه على سواد العراق في كل جريب من الأرض يبلغه الماء قفيز هاشمي ، وهو الصاع ودرهم ، وعلى جريب السكر عشرة دراهم . وعلى الرطبة خمسة دراهم ، والجريب كما في المصباح عشرة آلاف ذراع ، ونقل عن قدامة أنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع^(٢)

ولو عطل صاحب الخراج أرضه ، أو أسلم أو باعها إلى مسلم يبقی خراجها لأنه بالتعطيل لا يعذر ، إذ كان متمكناً من زراعتها وقد أفسدها بفعله ، فلا يسقط الخراج عنه ، ولأن الخراج فيه معنى المؤنة ، ومعنى العقوبة ، فيعتبر مؤنة في حالة البقاء ، فيبقى بعد إسلامه ، لأن الخراج من أثر الكفر ، فجاز بقاؤه على المسلم كالرق ، ولأن عمر رضي الله عنه وضع على السواد الخراج ، ثم أسلم أهلها فبقى الخراج على ما كان ، ولأن المسلم أهل لوجوب المؤنة عليه ، وخراج الأرض التي اشتراها يصير مؤنة في البقاء فيجب عليه .

ولقد وقع الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه رضي الله عنهم في أن الخراج والعشر هل يتبدلان ؟

فقال أبو حنيفة : الخراج لا يتبدل والعشر يتبدل ، وعند أبي يوسف يتبدلان وعند محمد لا يتبدلان .

(١) الزبلي ج ٣ ص ٢٧١

(٢) زبلي وشلي ج ٣ ص ٢٧٢

وعلى هذا وقع الخلاف فيما لو اشترى ذمى غير تغلبى من مسلم أرضاً عشرية أصبحت خراجية عند أبى حنيفة . وقال أبو يوسف يجب العشر مضاعفاً ويصرف مصارف الخراج ، كما لو اشترى تغلبى لأن ذلك أهون من التبديل ، لأن الكافر أهل للتضعيف فى الجملة ، وقال محمد يجب عشر واحد كما كانت لأن وظيفة الأرض لا تبدل عنده^(١)

(١) زيلعى وشلبى ج ٣ ص ٢٧٤ و ٢٧٥

الجزية

هى المقدار الذى يدفعه صاحب الذمة إلى المسلمين ليكون عوناً للمسلمين على صيانة أهل الذمة والمحافظة على أمنهم فى ديارهم . وهم فى عقائدهم ومعابدهم وعاداتهم أحرار . وحكمة ضرب الجزية كما بينها السرخسى قال رحمه الله وقد طعن بعض الملمحين قال : كيف يجوز تقرير الكافر على الشرك الذى هو أعظم الجرائم بما لا يؤخذ منه ولو جاز ذلك جاز تقرير الزانى على الزنا بما لا يؤخذ منه . والكلام فى هذا راجع إلى الكلام فى إثبات الصانع . وأنه حكيم . وإثبات النبوة . ثم نقول المقصود ليس هو المال بل الدعاء إلى الدين بأحسن الوجوه لأنه بعقد الذمة يترك القتال أصلاً . ولا يقاوم من لا يقاوم . ثم يسكن بين المسلمين . ويرى محاسن الدين . ويعظه واعظاً فربما يسلم^(١)

وسبب وجوب الجزية عقد الذمة . وتوضع على اليهودى والنصرانى والمجوسى والوثنى إذا كان من العجم . ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب . ولا على المرتد لتغلظ كفرها . ولا تجب على صبي وامرأة وعبد ومكاتب وذمى . وأعمى وفقير غير معتمل وراهب لا يخالط ومجنون ، لأن الله سبحانه وتعالى أوجب الجزية على من هو من أهل القتال بقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، والمقاتلة مفاعلة من القتال . فتستدعى أهلية القتال من الجانبين فلا تجب على من ليس من أهل القتال . وهؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا تجب عليهم . ووقت وجوبها أول السنة لأنها تجب لحقن الدم فى المستقبل . فلا تؤخر إلى آخر السنة . والجزية نوعان .

نوع يوضع بالصلح والتراضى . فيقدر الواجب فيه على حسب الاتفاق . كما

صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على ألف ومائتي حلة . على رواية البدائع . وعلى ألفي حلة على رواية الزيامي .

والثاني ما يضعه الإمام بغير رضاهم بأن ظهر على الكفار وأقرهم على أملاكهم وجعلهم ذمة . فيضع على الغني ظاهر الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهما . وعلى المتوسط أربعة وعشرين وعلى الفقير اثني عشر . ويقسم مقدار كل منهم على أشهر السنة كلها بالتساوي .

ولما كان مقدار الغني يختلف باختلاف البلدان فوضع الحكم بالغني إلى رأى الإمام فإنه يرى الصالح فيعمله :

ما يسقط الجزية :

والجزية قد يعثر بها السقوط عمن وجبت عليه فتسقط بالإسلام والموت عندنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس على المسلم جزية وعن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه رفع الجزية بالإسلام وقال والله إن في الإسلام لمعاداً إن فعل ولأنها وجبت عقوبة على الكافر . أو بدلا عن النصرة . ولا تبقى العقوبة على الكافر بعد الإسلام . ولا يقيمها بعد الموت . وقد قدر بالإسلام على النصرة بيده فلا يجب عوضها وبالموت عجز عن الإسلام فلا يجب الخلف . إذ شرطه تصور الأصل .

قال الشافعي ولا تسقط الجزية بالإسلام والموت بعد مضي السنة لأنها استقرت في ذمته بدلا عن العصمة وعن السكنى . وقد وصل إليه المعوض فلا يسقط عنه العوض .

وجوابنا عن ذلك . أن الجزية لا تصلح عوضاً عن العصمة . وذلك لأن العصمة استقرت للذمي بمجرد كونه آدمياً . ولا تصلح بدلا عن السكنى . وذلك لأن الذمي يسكن ملك نفسه .

وتسقط الجزية أيضاً بمضي السنة كاملة . ودخول سنة أخرى عند أبي حنيفة

رضى الله عنه : وذلك لأن الجزية إنما وجبت على الذمى لرجاء الإسلام منه : وإذا لم يوجد منه الإسلام حتى دخلت سنة أخرى انقطع الرجاء فيما مضى . وبقي رجاء إسلامه في المستقبل . فيؤخذ للسنة المستقبلية منه الجزية . وقال الصحبان رضى الله عنهما لا تسقط جزية السنة الماضية . وذلك لأن الجزية نوع من الخراج . والخراج لا يسقط بمضى السنة التي جاءت بعدها سنة أخرى . فكذلك الجزية لا تسقط عن الذمى بمضى سنة . ودخول أخرى بعدها (١) .

مصرف الخراج والجزية ونحوها

والمصرف المعين للخراج ، والجزية ، وما أخذ من أموال بني تغلب ، وما أهدهم أهل الحرب إلى الأمام ، ومال أهل نجران ، وما صولح عليه أهل الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم ، وما يأخذه العاشر من أهل الحرب وأهل الذمة إذا مروا عليه «هو المصالح العامة» كسد الشغور، وبناء القناطر والجسور، وتعطى منه أرزاق القضاة، والعمال، والعلماء، ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذرائعهم لأنه مأخوذ بقوة المسلمين . فيصرف إلى هذه المصالح التي تعم المسلمين . ومن في ذمتهم . ولأن المقاتلة عملة المسلمين في هذه الناحية بخاصة . فكان الصرف إليهم تقوية للمسلمين . ونفقة الذرائع على الآباء . فيعطون كفايتهم كي لا يشتغلون بها عن مصالح المسلمين . ولا خمس في هذا المال . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس الجزية : ولأنه مال أخذ بقوة المسلمين بلا قتال . بخلاف الغنيمة . لأنها مأخوذة بالقهر والقتال . فشرع الخمس فيها لا يدل على شرعه في الآخر . (٢)

(١) بدائع الصنائع ٧ ص ١١١ ، ١١٢ ، زيلعي ٣ ص ٢٧٦ إلى ٢٧٩ .

(٢) الزيلعي ٦ ص ٢٨٣

الردة

الردة . هي الرجوع عن دين الاسلام ، وركنها إجراء كلبة الكفر - والعياذ بالله - على اللسان بعد الإيمان .

وشرائط تحققها العقل والطوع ثم المرتد إما أن يكون رجلاً أو امرأة ، فإن كان المرتد رجلاً يعرض عليه الإسلام وتكشف له الشبهة ، ويؤجل ثلاثة أيام استجباً لأن الظاهر أنه دخلت عليه شبهة ، فارتد لأجلها فعلينا إزاحة تلك الشبهة أو هو يحتاج إلى التفكير ليتبين له الحق ولا يكون ذلك إلا بمهلة فأن استثيب فتاب خلى سبيله . وتوبته أن يأتي بكلمة الشهادة ، ويتبرأ من الأديان كلها سوى الاسلام أو يتبرأ مما كان انتقل إليه ، فإن أبى المرتد أن يسلم قتله الإمام .

وإن كان المرتد امرأة فلا تقتل بل تحبس وتجبر على الإسلام وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الحمل على الإسلام حتى تتوب أو تموت لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء الكافرات بقوله (لا تقتلوا امرأة) ولم يفصل بين المرتدة والكافرة الأصلية . ولأنها ما دامت لا تقتل بالكفر الأصلي ، فلا تقتل بالكفر الطارئ بطريق الأولى .

وقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن ابن عباس رضى الله عنهما قال (لا تقتل النساء إذا هن أرتددن عن الإسلام . ولكن يحبسن ويدعين إلى الإسلام ويحبرن عليه) .

وأما حكم بقتل الرجل المرتد لقوله تعالى (اقتلوا المشركين) والآية مطلقة عن التقييد بالأمهال ، ولقوله عليه السلام (من بدل دينه فاقتلوه) ولو قتل المرتد قاتل قبل عرض الاسلام عليه أو قطع عضواً منه كره له ذلك ، ولا شيء على القاتل والقاطع ، لأن الارتداد مبيح . وكل جناية على المرتد هدر . ومعنى الكراهة هنا ترك

المستحب - كما قال صاحب الهداية - ولو قتل المرتدة قاتل فلا شيء عليه أيضا لوجود الشبهة الموجبة لعدم القصاص .

ويحكم بزوال ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفاً عند أبي حنيفة رحمه الله . فإن أسلم عاد ملكه ، وإن مات أو قتل على ردة ، ورث كسب إسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين إسلامه . وكسب ردة فيء بعد قضاء دين ردة . وإن حكم بلحاقه بدار الحرب قسم الإمام ماله بين ورثته . واستدل أبو حنيفة بأن الملك عبارة عن القدرة والاستيلاء . وإنما يكون ذلك باعتبار العصمة . وقد زالت عصمته بالردة . لأنه يصير بها حريباً حتى يقتل . وعصمة المال تابعة لعصمة النفس . فتزول بزوالها وقال صاحبان لا يزول ملكه ، لأن تأثير الردة يظهر في إباحة دمه لا في زوال ملكه ، كالمحكوم عليه بالرجم والقود ، ولا يزول ملك المرتدة عن مالها ببقاء عصمتها وزوال الملك فرع عدم بقاء العصمة وعصمتها باقية ، وتصرفات المرتدة تنحصر في أربعة أنواع . الأول : نافذ باتفاق وهو الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة . وتسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون . لأنها تستدعي الولاية . ولا تعتمد حقيقة الملك حتى صحت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته .

الثاني : - باطل بالاتفاق في الحال كالنكاح والذبيحة لأن الحل بهما يعتمد الملة . ولا ملة للمرتد . فتدرك ما كان عليه من الإسلام . وهو غير مقرر على ما اعتقده والثالث : - موقوف بالاتفاق وهو المفاوضة . لأن المفاوضة تعتمد المساواة في الدين . ولا مساواة بين المسلم والمُرتد . فلو شارك المرتد غيره شركة مفاوضة . توقفت صفة المفاوضة بالاتفاق . حتى يتبين حال المرتد . فإن أسلم صحت وإلا بطلت .

والرابع : - مختلف في حكمه هو وسائر تصرفاته . فعند أبي حنيفة يتوقف فيها بين أن تنفذ بعد إسلامه أو تبطل إذا مات أو قتل على الردة . أو لحق بدار الحرب . وذلك كالبيع والعق والهبة . وعندهما تنفذ هذه التصرفات . إلا أن أبا يوسف رحمه الله يقول (تنفذ كما تنفذ من الصحيح حتى يعتبر تبرعاته من جميع المال) .

وعند محمد رحمه الله تنفذ كما تنفذ من المريض . واستدل أبو حنيفة بأنه حربي مقهور في أيدينا حتى يقتل . وكونه حربياً مقهوراً سبب لزوال ملكه ومالكه وبطلان تصرفاته . ولما كان الاسلام مرجوآ منه لبقاء الأجير على الاسلام قلنا تتوقف تصرفاته . واستدلا بأن صحة التصرف تعتمد الأهلية . وهي تثبت بالخطاب وهو بالعقل . ونفاذ التصرف يعتمد الملك وهو ثابت . ثم استدل أبو يوسف على أن تصرفاته كتصرفات الصحيح فتنفذ من جميع المال بأن الظاهر عوده إلى الاسلام إذ الشبهة تراخ فلا يقتل . فصار كالمردة فلا يجعل كالمشرف على الهلاك . واستدل محمد على القول بأن تصرفاته كتصرفات المريض . بأن الظاهر عدم رجوعه إلى الاسلام فيقتل لأن من انتقل إلى نحلة قلما يتركها .

وتصرفات المرتدة يحكم عليها بالبطلان إن كانت تعتمد الملة كالنكاح والذبيحة ويحكم بصحتها إن لم تعتمد الملة كالبيع والشراء^(١)

(١) المبسوط > ١٠ ص ٩٨-١٢٤ ، الزيلعي ، الشلي > ٣ ص ٢٨٤-٢٨٨